

الأوجه الإعرابية ومشاكل تقدير المعنى

(دراسة ترجيحية)

المدرس المساعد
وسن محسن عليوي جواد الخفاجي
جامعة الفرات الأوسط - المعهد التقني كوفة
wasan.muhsin.iku@atu.edu.iq
alkhfajywsn697@gmail.com

Syntactic aspects and problems of estimating meaning

(a weighted study)

Assistant Lecturer
Wasan Mohsen Aliwi Jawad Al-Khafaji
Al-Furat Al-Awsat University - Kufa Technical Institute

Abstract:-

Irab is one of the unique characteristics of the Arabic language. It plays a prominent role in revealing deep connotations and subtle meanings. It also contributes effectively to removing ambiguity that may arise in some linguistic structures. Changing a single vowel at the end of a word can completely alter the meaning, making irab an indispensable means of understanding the true intentions of the speaker, whether in Quranic texts or in refined literary and rhetorical discourse. Hence, the importance of irab in enhancing comprehension and achieving precise communication between speaker and listener is evident. It is also a key to a sound understanding of texts that leaves no room for misinterpretation or limited understanding."

It is one of the fundamental components of the Arabic linguistic system, due to its pivotal role in articulating precise meanings and defining the intended connotations within the linguistic context. Its importance stems from its role as a tool for distinguishing between different grammatical structures, helping to resolve confusion that may arise from the similarity or similarity of words, especially in sentences with complex structures. The impact of syntax is clearly evident in eloquent texts, particularly the Qur'an, as it helps us accurately understand divine objectives and prevents misinterpretations. From this perspective, syntax is a fundamental element in achieving a sound understanding of texts and ensuring their disciplined interpretation within precise linguistic and grammatical frameworks.

Keywords: Parsing, meaning, scholars, significance, parsing aspects, the Qur'an.

الملخص:-

يعد الإعراب من المقومات الأساسية في النظام اللغوي العربي، لما له من دور محوري في بيان المعاني الدقيقة وتحديد الدلالات المقصودة في السياق اللغوي. وتبع أهميته من كونه أداة تمييز بين التراكيب النحوية المختلفة، حيث يسهم في رفع الالتباس الذي قد ينشأ عن تشابه الألفاظ أو تقاربها، لا سيما في الجمل ذات البنية المعقدة. ويُظهر الإعراب أثره جلياً في النصوص الفصيحة، وعلى رأسها النص القرآني، إذ يعين على فهم المقاصد الإلهية بدقة، ويحول دون الوقوع في التأويلات الخاطئة. ومن هنا المنطلق، يُعد الإعراب عنصراً أساساً في تحقيق الفهم السليم للنصوص، وضمان التفسير المنضبط لها ضمن الأطر اللغوية والنحوية الدقيقة. وهو الخصائص الفريدة التي تميز اللغة العربية، إذ له دور بارز في الكشف عن الدلالات العميقية والمعاني الدقيقة، كما يسهم بشكل فعال في إزالة اللبس الذي قد يعترى بعض التراكيب اللغوية. فبتغير حركة واحدة على آخر الكلمة، قد يتبدل المعنى كلياً، مما يجعل الإعراب وسيلة لا غنى عنها لفهم المقاصد الحقيقية للمتكلم، سواء في النصوص القرآنية، أو في الكلام الأدبي والبلاغي الرفيع. ومن هنا، تتجلى أهمية الإعراب في إحكام الفهم، وتحقيق التواصل الدقيق بين المتكلم والسامع، بل ويُعد مفتاحاً لفهم النصوص فهماً سليماً لا يترك مجالاً للتأويل الخاطئ أو الفهم القاصر.

الكلمات المفتاحية: الإعراب، المعنى، العلماء، الدلالة، أوجه إعرابية، القرآن.

توطئة:

إن للإعراب أثراً بارزاً في كشف الدلالات والمعاني وإزالة اللبس ومعرفة المقاصد، وكما أنه ينماز بإعطاء الكلمة حرية في التركيب من حيث التقديم والتأخير دون أن يؤثر ذلك على وظيفتها داخل السياق، وهذه من مميزات اللغة العربية لغة القرآن الكريم العربية والتي تميزت بها عن سائر اللغات الأخرى غير العربية التي تتلزم الكلمة فيها رتبة واحدة والتي تفقدتها كثيراً من المرونة التي تتيحها لها وجوه الإعراب.

وما كان للعرب أن يلتزموا بهذه الحركات ويحرضوا عليها ذلك الخرطون كله، وهي لا تعمل في تصوير المعنى شيئاً. يقول إبراهيم مصطفى: ((وأنت تعلم أن العربية لغة الإيجاز، وأن العرب كانوا يتخففون في القول ما وجدوا السبيل؛ يمحفون الكلمة إذا فهمت، والجملة إذا ظهر الدليل عليها، والأداة إذا لم تكون الحاجة ملحة إليها، كالباء - علم التأنيث - يلحقونها بالوصف لتدل على التأنيث الموصوف، مثل مؤمنة وصابر، فإذا كان الوصف خاصاً بالمؤنث تركوها استغناء عنها كما في أيام، وظئر، ومرضع))^(١). ويمكن الاستغناء عن الحركة الإعرابية إذا أمن اللبس، قال ابن مالك:

ورفع مفعول به لا يلتيس ونصب فاعل، أجز، ولا تقس^(٢).

وعليه فلا بد من دراسة العلامات الإعرابية على أنها دوال على معانٍ، وقد تختلف هذه العلامات باختلاف موضع الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من الكلمات.

يقول الأشموني: (فأما الضمة فإنها علم الإسناد، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها. وأما الكسرة فإنها علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة، كما في كتاب محمد، وكتاب محمد. ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه، إلا أن يكون ذلك في بناء أو في نوع من الإتباع. أما الفتحة فليست علاماً إعراب ولا دالة على شيء؛ بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك؛ فهي بمثابة السكون في لغة العامة. فللإعراب الضمة والكسرة فقط، وليستا بقيمة من مقطع، ولا أثراً لعامل من اللفظ؛ بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام)^(٣).



و يوضح الزجاجي - توفي سنة ٢٣٩ هـ - كيف أن الحركات الإعرابية تبني عن المعاني والدلالات، يقول: (إن الأسماء لما كانت تعترتها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، جعلت حركات الإعراب تبني عن هذه المعاني وتدل عليها، ليتسع لهم في اللغة ما يريدون من تقديم وتأخير عند الحاجة) ^(٤).

ويشير قطرب، إلى اتساع الدلالة بواسطة الحركات، يقول: (إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزم السكون، فجعلوه في الوصل محركاً حتى لا يطئوا في الإدراج، وعاقبوا بين الحركة والسكون، وجعلوا الكل واحداً لبق الأحوال به؛ ولم يتزموا حركة واحدة لأنهم أرادوا الاتساع، فلم يضيقوا على أنفسهم وعلى المتكلم بحظر الحركات إلا حركة واحدة) ^(٥).

المبحث الأول

مفهوم الإعراب والدلالة

أولاً: التعريف بالإعراب والدلالة.

الإعراب لغة:

قال ابن فارس: ((عرب) العين والراء والباء أصول ثلاثة أحدها الإنابة والإفصاح... فال الأول قولهم: أعرب الرجل عن نفسه، إذا بين وأوضحت) ^(٦). وقال الأزهري: (الإعراب والتعريب معناهما واحد وهو الإبانة. يقال: أعرب عنه لسانه وعرب أي أبان وأفصح. ويقال: أعرب عما في ضميرك أي أبن. ومن هذا يقال للرجل إذا أفصح في الكلام. قد أعرب) ^(٧). فالإعراب بمعناه اللغوي يتمثل في البيان، والإفصاح، والإيضاح ^(٨). أما في الاصطلاح: فلم تختلف عبارات العلماء كثيراً في تعريف الإعراب تعريفاً اصطلاحياً، وجميعها تدور في فلك واحد، وهو أن الإعراب هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً أو تقديرًا) ^(٩).

أما الدلالة بالمعنى اللغوي فهي: المدعاة والإرشاد والتوجيه نحو الشيء^(١٠)، وفي الاصطلاح: هو (ما يتوصل إلى معرفة الشيء كدلالة الألفاظ على المعنى) ^(١١). وقد أشار سيبويه في كتابه إلى مفهوم الدلالة وعلاقة الدال بالمدلول في باب (اللفظ للمعنى) ^(١٢) أما ابن

جني فقد ذكر ثلاثة أنواع للدلالة، منها: **اللفظية** التي تمثل الدلالة اللغوية أو المعجمية، وال**الصناعية** التي تمثل الدلالة الصرفية، والمعنى المستفادة من وراء المعنى^(١٣). ويرى الحرجاني أن حد الدلالة هو: (كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول)^(١٤). فالدلالة هي العلاقة بين الدال والمدلول، فالمعنى المستقر في الذهن نتيجة ربط الدال بالمدلول هو الدلالة. وبعد علم الدلالة من أهم وأقدم فروع علم اللغة دراسة ويعزى ذلك إلى تحدي العرب المشككين في بيان القرآن وإعجازه فبحثت في دلالات الفاظه وكلماته^(١٥) وهو خاص بدراسة المعنى في المقام الأول.^(١٦) وقد أولى المفكرون والمناطقة وعلماء النفس وعلماء الاجتماع عنايتهم باللغة منذ أمد بعيد؛ لأن عليها مدار حياة مجتمعاتهم الفكرية والاجتماعية، والدينية^(١٧) وهذه العناية كانت في الكلمات أكثر من كونها في الوظائف التحويية، والدليل هو القواميس اللا معدودة التي أنتجت في كل أجزاء العالم التي درست فيها اللغة^(١٨)، فجميع فروع اللغة تشارك في الدلالة ولا يمكن الفصل بينها وبين علم الدلالة، فكل فرع منها يسهم بدوره في الدلالة في إطار مجاله^(١٩).

ثانياً: علاقة الإعراب بالدلالة.

إن للإعراب أهمية كبيرة في توضيح المعاني التي تنشدها الآيات القرآنية، وبيان ما تقصده من دلالات، فتكمن أهمية الإعراب في تفسير القرآن الكريم في ارتباطهما ببعض ارتباطاً قوياً متيناً، فكما أن التفسير ضروري لفهم مراد الله تعالى في آياته، ومن ثم فهم معانيه ومراميه، فكذلك الإعراب؛ لأن هدف الإفصاح عن المعنى والدلالات التي ترمي إليها مقاصد الآيات الكريمة، فهو لا يقل ضرورة عن التفسير، فالإعراب ليس علامة لفظية فحسب؛ بل هو مناط إيضاح المعنى وإظهاره.

قال ابن جني في باب القول على الإعراب: (هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، لا ترى إنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام سرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه)^(٢٠).

وقال ابن فارس: (فأما الإعراب - فيه تميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين. وذلك أن قائلاً لو قال: ما أحسن زيد غير معرب أو ضرب عمر زيد غير معرب لم يوقف

على مراده. فإن قال: ما أحسن زيداً أو ما أحسن زيد أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده^(٢١). أما مكي بن أبي طالب في مقدمة مشكله فقال: (ورأيت من أعظم ما يجب على طالب علوم القرآن، الراغب في تحديد ألفاظه، وفهم معانيه، ومعرفة قراءاته ولغاته، وأفضل ما القارئ إليه يحتاج معرفة إعرابه والوقوف على تصرف حركاته وسواكه؛ ليكون بذلك سالماً من اللحن فيه، مستعيناً على إحكام اللفظ به، مطلعًا على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات متفهماً لما أراد الله تبارك وتعالى به من عباده؛ إذ بمعرفة حقائق الإعراب تُعرف أكثر المعاني وينجلي الإشكال، وتظهر الفوائد، ويفهم الخطاب، وتصح معرفة حقيقة المراد)^(٢٢).

ما تقدم، فالإعراب من الأدوات المهمة التي تساعد المفسرين والمشتغلين في القرآن على فهم كنه الآيات وبيان المقاصد والدلالات التي يرمي إليها الله تعالى في إيصال المعاني والغايات المشودة إلى القارئ المتذمِّر الذي يريد الوصول إلى معرفة القرآن معرفة حقة.

المبحث الثاني

أثر تعدد الأوجه الإعرابية في تغيير الدلالة القرآنية

تكلمنا في المبحث الأول عن أهمية الإعراب بصورة عامة والحركات الاعرابية خاصة وعلاقتها بالدلالة، وسندرس في هذا المبحث أثر تعدد الأوجه الإعرابية في تغيير الدلالة القرآنية. وستكون الدراسة باختيار نماذج من الآيات القرآنية الكريمة وعرض الأوجه الإعرابية التي تكلم بها النحاة وعلاقة تعدد هذه الأوجه بدلاله تلك الآيات.

الآية الأولى: قال تعالى: «وَكَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلَكُلٌّ وَاحِدٌ مِنْهَا السُّدُسُ». النساء: ١٢

للعلماء آراء حول لفظ (كاللة) في قوله تعالى: «وَكَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً» على أقوال منها:

قرأ الجمهور: يورث (فتح الراء) مبنياً للمفعول، من أورث مبنياً للمفعول. وقرأ الحسن: كسرها مبنياً للفاعل من أورث أيضاً. وقرأ أبو رجاء والحسن والأعمش: (بكسر الراء وتشديدها). من ورث.



فكلمة (كالالة) لها عدة وجوه إعرابية التي من خلالها حددت لكلمة (كالالة) أربع دلالات وهي:

١- أن تدل على معنى (الميت أو الوارث) إذا اتخذت الأوجه الإعرابية الآتية:

- نصب الكالالة على (الحال) من الضمير في يورث. وإذا وقع على الوارث احتج إلى تقدير: ذا كالالة، لأن الكالالة ليست الضمير نفسه في كلمة يورث.

- نصب الكالالة على (المفعول به) بدوره، ويكون المفعول الثاني مذوفاً تقديره: (يورث كالالة ماله أو القرابة)، فعلى المفعول من أجله والمفعولان مذوفان أيضاً. ونصب كالالة على المفعول به هو الراجح وذلك لأن سياق الآية هي مناط مسؤولية شرعية تحتاج (فعل وفاعل ومفعول به) كي يكتمل أركان الحكم، والتقدير: يورث هو كالالة، فكالالة وقع عليها فعل الإرث.

- أن تكون (كان) ناقصة، فيكون يورث في موضع نصب على الخبر. أو تامة فتكون في موضع رفع على الصفة.

٢- أن تدل على معنى (القرابة) إذا كان لها الوجه الإعرابي التالي:

أن تنتصب (كالالة) على أنها مفعول من أجله أي: (يورث لأجل الكالالة).

٣- أن تدل على معنى (المال) إذا كان لها الوجه الإعرابي التالي:

قال عطاء: (الكالالة المال، فتنتصب كالالة على أنه مفعول ثان، سواء بني الفعل للفاعل أو للمفعول).

٤- أن تدل على معنى (الوراثة) إذا كان لها الوجه الإعرابي التالي:

- الانتصاب على (الحال أو النعت)، وقال ابن زيد: ((الكالالة الوراثة، وتنصب على الحال أو على النعت لمصدر مذوف تقديره: وراثة كالالة))^(٢٣).

الآية الثانية: قال تعالى: ﴿وَالْمُخْصَنَاتُ مِنِ النِّسَاءِ إِنَّمَا مَلَكَتْ أَيْمَانَكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾.

النساء: ٢٤



فقد اختلف العلماء في إعراب (كتاب الله) على وجوه نج عنها الاختلاف في معناها، والتي أجملها فيما يأتي:

١- أن تدل على معنى (الفرض) إذا كان لها الوجه الاعرابي الآتي:

النصب على (المصدر)؛ أي: كتب الله عليكم تحرير هذه الأنواع التي سبق ذكرها كتاباً وفرضه فرضاً، فليس لكم أن تفعلوا شيئاً مما حرمه الله عليكم، وإنما الواجب عليكم أن تقفوا عند حدوده وشرعيه وهو ما رجحه الأخفش والمبرد، والطبرى، والزجاج، والنحاس^(٢٤)، وابن جني^(٢٥). وهو الراجح من بين الأوجه الأخرى، كونه حكم شرعى والأحكام إما تفرض أو يحاط بها، وهنا حكم مفروض من الله في كتابه، فدلالتها كونها (حكم مفروض) أقرب من الدلالات الأخرى.

قال المبرد فلم يتتصب (كتاب) بقوله (عليكم)، ولكن لما قال: (حرمت عليكم أمها لكم) أعلم أن هذا مكتوب عليهم، فتصب كتاب الله للمصدر؛ لأنَّ هذا بدل من اللفظ بالفعل؛ إذ كان الأول في معنى: كتب الله عليكم، وكتب عليكم^(٢٦).

وقال الطبرى: ((يعنى تعالى ذكره: كتاباً من الله عليكم، فأخرج (الكتاب) مُصدراً من غير لفظه، وإنما جاز ذلك؛ لأن قوله تعالى: (حرمت عليكم أمها لكم)، إلى قوله: كتاب الله عليكم)، بمعنى كتب الله تحرير ما حرم من ذلك وتحليل ما حل من ذلك عليكم كتاباً)).^(٢٧).

وقال في موضع آخر معللاً لهذا الرأي: ((إن في كل ما قبل المصادر التي هي مخالفة ألفاظها الفاظ ما قبلها من الكلام، معاني ألفاظ المصادر وإن خالفها في اللفظ، فتصبها من معاني ما قبلها دون ألفاظه)).^(٢٨).

٢- أن تدل على معنى (القرآن الكريم) إذا كان لها الوجه الاعرابي الآتي:

النصب على الإغراء؛ أي: الزموا كتاب الله الذي هو حجة عليكم إلى يوم القيمة ولا تخالفوا شيئاً من أوامره أو نواهيه. وإلى هذا ذهب ابن كثير، والسعدي، وعبد الكريم الخطيب، وابن عاشور. قال ابن كثير: ((قوله: كتاب الله عليكم أي هذا التحرير كتاب كتبه الله عليكم، فالزموا كتابه، ولا تخرجوا عن حدوده والزموا شرعه وما فرضه)).^(٢٩).



وقال عبد الكريم الخطيب: (((كتاب الله عَلَيْكُمْ)) هو إغراء بالحفظ على هذه الحدود، والتزامها، كما بينها الله وجعلها عهداً وميثاقاً بينه وبين المؤمنين به بمعنى احفظوا وارعوا ما كتب الله لكم وافتراض عليكم من أحكام الزواج)).^(٣٠).

وقال ابن عاشور: ((وَقَوْلُهُ: (كتاب الله عَلَيْكُمْ)) وهو تحريض على وجوب الوقوف عند كتاب الله، و(عَلَيْكُمْ) نائب مناب (الْزَمُوا)، وهو مصيّر بمعنى اسم الفعل، وذلك كثير في الظروف وال مجرورات المنزلة منزلة أسماء الأفعال بالقرينة، كقولهم: إليك، ودونك، وعليك. و (كتاب الله) مفعوله مقدم عليه عند الكوفيين)).^(٣١).

قال الطبرى: ((وقد كان بعض أهل العربية يزعم أن قوله: كتاب الله عليكم، منصوب على وجه الإغراء، بمعنى: عليكم كتاب الله، الزموا كتاب الله، والذي قال من ذلك غير مستفيض في كلام العرب؛ وذلك أنها لا تكاد تنصب بالحرف الذي تغري به، إذا أخرت، الإغراء، وقدمت المجرى به لا تكاد تقول: (أخاك عليك، وأباك دونك)، وإن كان جائزًا، والذي هو أولى بكتاب الله: أن يكون محمولاً على المعروف من لسان من نزل بلسانه)).^(٣٢).

وقال الزجاج: ((هذا عندنا لا يصح؛ لأن معمول عليك لا يتقدم عليه، وإنما كتاب الله نصب مصدر مؤكّد ما)).^(٣٣).

وقال العكبرى: ((قال الكوفيون هو إغراء، والمفعول مقدم، وهذا عندنا غير جائز؛ لأن عليكم وبابه عامل ضعيف، فليس له في التقديم تصرف)).^(٣٤).

وهذه المسألة مسألة خلافية، اختلف فيها البصريون عن الكوفيين، فذهب (البصريون) إلى أنه لا يجوز تقديم معمول الفاظ الإغراء عليها؛ لأنها فروع على الفعل في العمل فينبغي أن لا تصرف تصرفه؛ لأن ذلك يؤدي إلى التسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز؛ لأن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول. وذهب الكوفيون إلى أن ذلك جائز، واحتجوا بهذه الآية وأيضاً بالقياس على أنها نائبة عن الفعل، والفعل يجوز تقديم معموله عليه، وكذلك ما ناب عنه).^(٣٥).

٣- إن إعراب (كتاب الله): النصب على الحال، وهو ما ذكره مكي^(٣٦).

٤- إن إعراب (كتاب الله): الرفع على أنه خبر لمبدأ مخدوف تقديره: هذا كتاب الله

عليكم، وقد أجازه الزجاج، والنحاس^(٣٧)، والزمشي^(٣٨)، والقرطبي^(٣٩).

الآية الثالثة: قال تعالى: ﴿فَلَوْا إِنْ هَذَا نَسَاحِرَانِ بِرِيَّانِ أَئْ يُخْرِجَاكُمْ مِّنْ أَرْضِكُمْ سِخْرِيْهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُتَّقِّيْهِ﴾ طه: ٦٣

في هذه الآية القرآنية الكريمة قد اختلف العلماء في إعراب (هذا) على وجهين ينبع من اختلاف في الدلالة، ومن هذه الأوجه:

الوجه الأول: ((إن)) مخففة من الثقلة ومهملة، فلا عمل لها؛ أي: إنها لا تنصب المبتدأ، و(هذا) اسم إشارة مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ألف، واللام الفارقة، و(ساحران) خبر (هذا) مرفوع بالألف. وهذا قول جملة من النحوين منهم علي بن عيسى^(٤٠).

قال ابن عقيل في شرحه للألفية: (إذا خففت إن فالأكثر في لسان العرب إهمالها؛ فتقول: إن زيد لقائم وقال ابن مالك في ألفيته^(٤١)):

وخففت إن فقل العمل وتلزم اللام إذا ما تهمل، فإن قيل: أنها جاءت مثقلة في قراءة صحيحة، فالرد كما قال الألوسي: إن ملغاً وإن كانت مشددة؛ حملها على المخففة، كما أعملت المخففة حملها عليها في قوله: ﴿وَلَذِكَلَّا نَأَيْقِنُهُمْ بِرِيَّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ هود: ١١١، فهي مخففة في قراءة نافع وابن كثير وشعبة^(٤٢).

الوجه الثاني: ((إن)) هنا ليست الناسخة؛ بل هي بمعنى نعم، ومعناها – نعم هذا ساحران – وهو قول بعض النحوين مثل المبرد والأخفش الصغير، وذكره الزجاج في تفسيره، والسؤال هنا هل تأتي ((إن)) بمعنى نعم في اللغة العربية؟

الإجابة: نعم، ودليله قول عبد الله بن قيس الرقيات^(٤٣):

بَكَرَ الْعَوَادُلُ فِي الصُّبُو	حِيلَمَ تَنِي وَأَوْمَهَّهَ
وَيَقَانَ شَيْبَ قَدْ عَلَا	كَ وَقَدْ كَبَرَتْ فَقَلَتْ: إِنَّهَ

أي قلت نعم وعلى هذا يكون الوجه (هذا ساحران) مبتدأ وخبر مرفوعان كالوجه السابق^(٤٤).

الوجه الثالث: (إن هنا نافية واللام يعني إلا، فالمعنى هنا (ما هذان إلا ساحران)، وهذا رأي الكوفيين، هذا يعني أن (هذان) مبتدأً مرفوعاً^(٤٥).

الوجه الرابع: (إن ناسخة وناصبة، وهذان اسمها، ومجيء اسم الاشارة بالألف من أنه في محل نصب جار على لغة بعض العرب من إجراء المثنى وما يلحق به بالألف دائمًا، وهو قول أبي حيان والأخفش وابن مالك والفارسي)^(٤٦).

قال ابن عقيل في شرح الألفية: (ومن العرب من يجعل المثنى والملحق به بالألف مطلقاً، رفعاً ونصباً وجراً، فيقول: جاء الزيدان كلاهما، ورأيت الزيدان كلاهما، ومررت بالزيدان كلاهما)^(٤٧). وقال ابن كثير في تفسيره لهذه الآية: (وهذه لغة لبعض العرب، جاءت هذه القراءة على إعرابها)^(٤٨).

الوجه الخامس: (إن ناسخة ناصبة، واسمها ضمير الشأن مذنوّف (هذان ساحران) مبتدأ وخبر، والجملة في محل رفع خبر إن. أي إن الحال والشأن هذان لساحران)^(٤٩).

الآية الرابعة: قال تعالى: **﴿وَأَسْحَوْا إِرْءَوْسِكُمْ وَأَرْجَلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾**. المائدة: ٦

اختلف علماء اللغة والمفسرون في توجيه قراءة الجر في (وأرجلكم) في قوله تعالى: **﴿وَأَسْحَوْا إِرْءَوْسِكُمْ وَأَرْجَلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾**. في الآية على عدة توجيهات:

التوجيه الأول: ((إن خفض (الأرجل) على الجوار (للرؤوس) لا على العطف عليها؛ لأن الخفض على الجوار لا يوجب حكم الذيجا، وحمل على إعرابه للمجاورة، وإلى هذا ذهب أبو عبيدة، والأخفش، والعكبري، وابن هشام، وابن كثير، والمظيري، والشنقيطي قال أبو عبيدة: **﴿وَأَسْحَوْا إِرْءَوْسِكُمْ وَأَرْجَلَكُمْ﴾** مجرور بال مجرورة التي قبلها وهي مشتركة بالكلام الأول من المفسول، والعرب قد تفعل هذا بالجوار، والمعنى على الأول، فكان موضعه واغسلوا أرجلكم)، فعلى هذا نصبت؛ لأن غسل الرجلين جاءت به السنة، وفي القرآن: **﴿يُدْخِلُنَّ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعْدَلَهُمْ عِذَابًا أَلِيمًا﴾**^(٥٠) فنصبوا (الظالمين) على موضع المتصوب الذي قبله، و(الظالمين): لا يدخلهم في رحمته، والدليل على الغسل أنه قال: (إلى الكعبين)، ولو كان مسحًا مسحنا إلى الكعبين؛ لأن المسح على ظهر القدم (والكعبان) هاهنا الظاهران؛ لأن الغسل لا يدخل إلى الداخلين))^(٥١).



وقال الأخفش: ويجوز الجر على الاتباع وهو في المعنى (الغسل) نحو: (هذا جُحر ضبٌ خَرْبٌ)^(٥٢). وقال العكברי: ((إنها معطوفة على الرؤوس في الإعراب والحكم، مختلف فالرؤوس مسوحة، والأرجل مسؤولة، وهو الإعراب الذي يقال هو على الجوار، وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثره، فقد جاء في القرآن والشعر، فمن القرآن قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ على قراءة من رفعها على الجوار^(٥٣)، وهو معطوف على قوله: ﴿يَا كُوكَبِ وَأَبَارِيقَ﴾^(٥٤) والمعنى مختلف؛ إذ ليس المعنى يطوف عليهم ولدان مخلدون بجور عين، والجوار مشهور عندهم في الإعراب، وهذا موضع يحتمل أن يكتب فيه أوراق من الشواهد، وقد جعل النحويون له بابا، ورتبووا عليه مسائل، ثم أصلوه بقولهم: جحر ضب خرب، و يؤيد ما ذكرناه أن الجر في الآية قد أجيزة غيره، وهو النصب، والرفع، والنصب غير قاطعين، ولا ظاهرين على أن حكم الرجلين المصح، وكذلك الجر يجب أن يكون كالنصب والرفع في الحكم دون الإعراب)^(٥٥).

قال ابن كثير: وإنما جاءت هذه القراءة بالخفق إما على المجاورة وتناسب الكلام، كما في قول العرب: (جُحرٌ ضبٌ خَرْبٌ)، وكقوله تعالى: ﴿عَالِيهِمْ تِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ وَكَسْبَرٌ﴾^(٥٦) وهذا سائع ذاته، في لغة العرب شائع^(٥٧).

وقال المظيري والقول: (((بالجر)) على الجوار أنكره أكثر النحاة ومن جوزه جوزه بشرط أن لا يتوسط حرف العطف وبشرط الأمان من اللبس مدفوع إذاً الأمان من اللبس حاصل بذكر الغاية، وإنكار أكثر النحاة منع وإنكاره مكابرة لوقوعه كثيراً في القرآن وكلام البلغاء وذكر الأمثلة يقتضي تطويلاً، لكن اختلف النحاة في مجيء جر الجوار بتتوسط حرف العطف فقيل لا يجيء؛ لأن العاطف يمنع التجاوز، والحق أنه يجوز بتتوسط العاطف فإن العاطف موضوع لتأكيد الوصل دون القطع، قال ابن مالك وخالد الأزهري: إن الواو يختص من بين سائر حروف العطف بأحد وعشرين حكماً منها جواز جر الجوار في المعطوف بها، قلت ولو لم يكن على جواز جر الجوار بتتوسط المعطوف بالواو دليل آخر فهذه الآية الدالة على وجوب غسل الرجلين بما ذكرنا من وجوه العطف على الأيدي وعدم جواز عطف الأرجل على الرؤوس وبما لحقه البيان من الأحاديث والإجماع كافية لإثبات جواز جر الجوار بتتوسط الواو العاطفة)^(٥٨).



والتحقيق: أن الخفض بالمجاورة أسلوب من أساليب اللغة العربية، وأنه جاء في القرآن؛ لأنّه بلسان عربي ومن جزم بأنّ خفض (وَأَرْجُلُكُمْ) المجاورة المخوض البيهقي في "السِنن الْكَبِيرِ"، فإنه قال ما نصه: باب قراءة من قرأ (وَأَرْجُلُكُمْ) نصباً^(٥٩)، وأن الأمر رجع إلى الغسل وأن من قرأها خفضاً، إنما هو للمجاورة وبهذا تعلم أن دعوى كون الخفض بالمجاورة لحناً لا يتحمل إلا لضرورة الشعر باطلة والجواب عما ذكروه من أنه لا يجوز إلا عند أمن اللبس هو أن اللبس هنا يزيله التحديد بالكتعبين، إذ لم يرد تحديد المسوح، وتزيله قراءة النصب^(٦٠).

ورد هذا القول النحاس^(٦١)، وابن خالويه، ووافقهم فيه ابن سيده^(٦٢)، والفارخر الرازى، وأبو حيان. قال الزجاج (وقال بعض أهل اللغة هو جر على الجوار، فاما الخفض على الجوار فلا يكون في الله^(٦٣)). وقال ابن خالويه ولا وجه من ادعى أن الأرجل مخوضة بالجوار؛ لأن ذلك مستعمل في نظم الشعر للاضطرار وفي الأمثال والقرآن لا يحمل على الضرورة، وألفاظ الأمثال^(٦٤).

وقال الفخر الرازى: فإن قيل: لم لا يجوز أن يقال: هذا كسر على الجوار كما في قوله: (حر ضبٌ خرب) قلنا: هذا باطل من وجوه، الأول: أن الكسر إنما يصار إليه حيث يحصل الأمن من الالتباس كما في قوله حر ضبٌ خرب، فإن من المعلوم بالضرورة أن الخرب لا يكون نعتاً للضبٍ بل للحر، وفي هذه الآية أمن من الالتباس غير حاصل. وثالثها: أن الكسر بالجوار إنما يكون بدون حرف العطف، وأما مع حرف العطف فلم تتكلم به العرب^(٦٥).

وقال أبو حيان: (ومن أوجب الغسل تأول أن الجر هو خفض على الجواز، وهو تأول ضعيف جداً، وألم يرد إلا في النعت، حيث لا يلتبس على خلاف فيه قد قرر في علم العربية)^(٦٦).

التوجيه الثاني: إن خفض (الأرجل) بالعطف على (الرؤوس)؛ لأن حمل الكلام على أقرب العاملين أحسن فلما كان قبل الأرجل عاملان الغسل والباء، والباء أقرب حمل الكلام على الباء لقربها منه وهو الأكثر في كلام العرب^(٦٧) وهو الأرجح.

قال أبو علي الفارسي: الحجة لمن جر فقال: (وأرجلكم أنه وجد في الكلام عاملين: أحدهما: الغسل، والآخر: الباء الجارة ووجه العاملين إذا اجتمعا في التنزيل أن تحمل على الأقرب منها دون الأبعد، نحو قوله: (يستغثونك قل الله يفتיקم في الكلالة)،^(٦٨) فلما رأى العاملين إذا اجتمعا حمل الكلام على أقربهما إلى المعمول حمل في هذه الآية أيضاً).

وقال الزمخشري: (إإن قلت: فما تصنع بقراءة الجر ودخولها في حكم المسح؟ قلت: الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل يصب الماء عليها، فكانت مظنة للإسراف المذموم المنهي عنه، فعطفت على الثالث المسموح لا لتسخ، ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها، وقيل إلى الكعبين فجيء بالغاية إماتة لظن ظان يحس بها مسوحة؛ لأن المسح لم يتضرب له غاية في الشريعة).^(٦٩)

وضعف هذا القول أبو حيان بقوله: (من تأول على أن الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة مظنة للإسراف المذموم المنهي عنه، فعطف على الرابع المسموح لا لتسخ، ولكن لينبه ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها، وقيل إلى الكعبين فجيء بالغاية إماتة لظن ظان يحس بها مسوحة؛ لأن المسح لم يتضرب له غاية انتهتى هذا التأويل. وهو كما ترى في غاية التلتفيق وتعمية في الأحكام).^(٧٠)

ومما يدل على أن المراد بالمسح في الرجل ما قاله أبو زيد الأنباري: العرب قد تسمى الغسل الخفيف مسحاً، تقول العرب، تمسح يا هذا، يريدون به: اغسل، فعطفه على المسح لا ينفي الغسل؛ فيجوز أن يكون المراد بهذا المسح في الرأس حقيقة المسح، وفي الرجل الغسل؛ ولأن غسل الرجل على الأغلب لا يخلو عن مسح؛ ولذلك ساغ أن يسمى غسلها: مسحاً.^(٧١)

التوجيه الثالث: إن خفض (الأرجل) بالعطف على (الرؤوس) وتأول ذلك على أن الله إنما أمر عباده بمسح الأرجل في الوضوء دون غسلها، وهو مروي عن ابن عباس وعكرمة، وقتادة والشعبي، وأنس وهم ما قاله أبو حيان^(٧٢). قال أبو حيان: (والظاهر من هذه القراءة اندرج الأرجل في المسح مع الرأس).^(٧٣)

التوجيه الرابع: إن خفض (الأرجل) بحرف الجر مقدر دل عليه المعنى، ويتعلق هذا الحرف بفعل مذوف أيضاً يليق بال محل، فيدعى حذف جملة فعلية وحذف حرف جر، قالوا: وقديره: وافعلوا بأرجلكم غسلاً، وهو ما أجازه العكري، وقال العكري: إن يكون جر

الأرجل يجار مذوف تقديره وافعلوا بأرجلكم غسلاً وحذف الجار وإبقاء الجر جائز، قال زهير بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائزاً^(٧٤). فجر بتقدير الباء، وليس بن وضع ضرورة^(٧٥).

وقد ضعف هذا القول ابن سيدة، وأبو حيأن^(٧٦). قال ابن سيدة: (ومن تأول على أن الأرجل مجرورة بفعل مذوف يتعدى بالباء أي: (وافعلوا بأرجلكم الغسل)، وحذف الفعل وحرف الجر، وهذا تأويل في غاية الضعف^(٧٧).

الخاتمة:

١- كشف البحث إن الإعراب يرتبط ارتباطاً مباشرأً بعلم التفسير. وقد اشترط العلماء على المفسر أن يكون متوكلاً من علم النحو، نظراً لكونه الأداة التي تعين على إدراك المعاني الصحيحة للآيات.

٢. تجلّى أهمية اللغة العربية في القرآن الكريم من خلال دورها المحوري في تفسير الآيات وفهم دلالاتها العميقة. ومع ذلك، ينبغي ألا يعتمد على الفهم اللغوي المجرد دون توفر المعرفة التفسيرية المتكاملة، إذ لا يغني الاستبطاط اللغوي وحده عن التفسير المدعوم بالعلم والاطلاع.

٣. يؤثر الوجه الإعرابي في الآيات تأثيراً جوهرياً في تحديد المعنى، وقد يؤدي تغييره إلى اختلاف دلالة الآية، مما يؤكد أهمية مراعاة الإعراب بدقة في عملية التفسير.

هوامش البحث

- (١) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ٤١.
- (٢) شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، ٤٢٥ / ١.
- (٣) نفس المصدر، ٤٢.
- (٤) نفس المصدر، ٤٢.
- (٥) الاشباه والنظائر، ٢٦١، وما بعدها.
- (٦) مقاييس اللغة (٤/٢٩٩) مادة : عرب
- (٧) تهذيب اللغة (٢/٣٦٢)، مادة: عرب
- (٨) ينظر: لسان العرب (١/٥٨٧)، مادة: عرب
- (٩) ينظر: التعريفات للجرجاني، ص ٤٧.
- (١٠) ظ: اساس البلاغة، ٢٥٩/١.
- (١١) المفردات، الراغب، ١٧١.
- (١٢) الكتاب، ٢٤/١.
- (١٣) ظ: الخصائص، ٩٨/٣. ١٠٠ - ٩٨/٣.
- (١٤) التعريفات، ١٠٨.
- (١٥) علم الدلالة، كراعين، ٨٩.
- (١٦) ظ: الكليات، ٨٤٣.
- (١٧) ظ: علم الدلالة، منور عبد الجليل، ١٤.
- (١٨) ظ: علم الدلالة، جون لايتز، ٩.
- (١٩) ظ: التحليل اللغوی في ضوء علم الدلالة، محمود عکاشة، ٩.
- (٢٠) الخصائص، ١/١. ٣٥.
- (٢١) الصاحبي في فقه اللغة، ٤٧.
- (٢٢) مشكل إعراب القرآن، ٢/١.
- (٢٣) ينظر: الاعراب المحيط من التفسير المحيط، ٣/٢٢٢. اعراب القرآن وبيانه، محى الدين درويش، ٢/١٧٥.
- إعراب القرآن، ابن سيدة، ٣/٢٣٢، قواعد الترجيح عند المفسرين، ٢/٤٢١.
- (٢٤) ينظر: معاني القرآن (١/٢٣٥). (٢/٣٦) (٢/٥٧) (٢/٢٣٥).
- (٢٥) ينظر : المحتسب (١/١٨٥)
- (٢٦) المقتضب (١٧٩)
- (٢٧) جامع البيان (٨/١٦٩)
- (٢٨) المصدر نفسه (٧/٢٦٢).

- (٢٩) تفسير القرآن العظيم (٢٥٨/٢).
- (٣٠) التفسير القرآني للقرآن (٧٣٨/٣)
- (٣١) التحرير والتنوير (٧/٥).
- (٣٢) جامع البيان (١٧٠/٨).
- (٣٣) إعراب القرآن (١٥٢/١).
- (٣٤) التبيان (٣٤٦/١).
- (٣٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٢٢٨/١).
- (٣٦) ينظر: الهدایة (١٢٨١/٢).
- (٣٧) ينظر: إعراب القرآن (٢٠٨/١).
- (٣٨) ينظر: الكشاف (٤٩٧/١).
- (٣٩) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (١٢٤/٥).
- (٤٠) انظر: "تفسير الآلوسي" (٣٢٥/٩).
- (٤١) "شرح ابن عقيل" (١/٣٤٦).
- (٤٢) تفسير الآلوسي" (٣٢٥/٩).
- (٤٤) الكشاف، للزمخشري (٦٦٠)، و"اللمع"، لابن جنی، مع "توجيه اللمع" (ص ١٥٥).
- (٤٥) تفسير الآلوسي": "روح المعانی" (٩/٣٢٣).
- (٤٦) تفسير الآلوسي" (٩/٣٢٥)، وعلى هذا يكون اسم الإشارة مبنياً في محل نصب اسم "إن".
- (٤٧) شرح ابن عقیل" (١/٦٠)، وانظر: "التحریر والتنویر" (٨/٢٥٣).
- (٤٨) "تفسير ابن كثير" (٣/٢٥١).
- (٤٩) التحریر والتنویر" (٨/٢٥٣)، وانظر: "روح المعانی" (٩/٣٢٥).
- (٥٠) الإنسان الآية ٣١
- (٥١) مجاز القرآن (١/١٥٥).
- (٥٢) معانی القرآن (١/٢٧٧).
- (٥٣) ينظر: السبعة لابن مجاهد ص (٦٢٢)، والحجۃ لأبی علی الفارسی (٦/٢٥٥).
- (٥٤) الواقعۃ ٢٠.
- (٥٥) ينظر: البيان (١/٤٢٤).
- (٥٦) الإنسان الآية ٢١
- (٥٧) تفسیر ابن كثير (٣/٥٣). (٩٣) - ينظر: التفسیر المظہری (٤٧/٣).
- (٥٨)

- (٥٩) وهي قراءة نافع وابن عامر، والكسائي، ويعقوب، ورواية حفص عن عاصم. ينظر : السبعة لابن مجاهد ص (٢٤٢)، والحجۃ لأبی علی الفارسی (٣/٢١٤)، والمبسوط في القراءات العشر ص (١٨٤)، وحجۃ القراءات لأبی زرعة ص (٢٢١).
- (٦٠) ينظر: أضواء البيان (٣٣٥ - ١/٣٣٥).
- (٦١) ينظر: إعراب القرآن (١/٢٥٩).
- (٦٢) ينظر: إعراب القرآن (٣/٣٨٢).
- (٦٣) معانی القرآن واعرابه (٢/١٥٣).
- (٦٤) الحجۃ في القراءات السبع (١٢٩).
- (٦٥) ينظر : مفاتیح الغیب (١١/٣٠٥).
- (٦٦) البحر المحيط (٤/١٩٢).
- (٦٧) ينظر : معانی القرآن وإعرابه (٢/١٥٣).
- (٦٨) النساء الآية ١٧.
- (٦٩) الكشاف (١/٦١١).
- (٧٠) البحر المحيط (٤/١٩٢).
- (٧١) ينظر : تفسیر السمعانی (٢/١٨).
- (٧٢) ينظر : جامع البيان (١٠/٥٧) (٥٩).
- (٧٣) البحر المحيط (٤/١٩١).
- (٧٤) دیوانه (ص ١٣٩).
- (٧٥) ينظر: التبيان (١/٤٢٤).
- (٧٦) ينظر : البحر المحيط (٤/١٩٢).
- (٧٧) إعراب القرآن (٣/٣٨٢).

قائمة المصادر والمراجع

- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، د. ط، ١٩٥٩ م.
- أساس البلاغة: محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ)، تحقيق: د. محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.
- الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، دار الكتب العلمية، د.ت.



٤. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكنبي الشنقيطي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان، ١٩٩٥م.
٥. إعراب القرآن وبيانه: محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت ١٤٠٣هـ)، دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سوريا، (دار اليمامة - دمشق - بيروت)، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت)، الطبعة: الرابعة، ١٤١٥هـ.
٦. إعراب القرآن: ابن سيده (ت: ٤٥٨هـ)، الكتاب غير مطبع، متوفر على المكتبة الذهبية الشاملة فقط، من غير تحقيق.
٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والковيين: أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، المكتبة التجارية، ١٩٦١م.
٨. البحر المحيط (التفسير الكبير)، أبو حيان الأندلسي، مطبعة السعادة بمصر.
٩. البيان في تفسير القرآن، الخوئي آية الله العظمى السيد أبو القاسم الموسوي، الكويت، منشورات دار التوحيد للنشر والتوزيع، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
١٠. التبيان في إعراب القرآن، أبوبقاء العكيري عبد الله بن الحسين (ت ٦٦٦هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، بيروت، لبنان، دار الشام للتراث ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
١١. التحرير والتنوير، الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، (ت ١٢٨٤هـ - ١٩٧٣م)، الدار التونسية للنشر، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع.
١٢. التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: د. محمود عكاشه، دار النشر للجامعات، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.
١٣. تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)، ابن كثير، ت (٧٧٤هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٩٦٩م.
١٤. تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)، ابن كثير، ت (٧٧٤هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٩٦٩م.
١٥. تفسير القرآن (تفسير السمعاني)، المؤلف: منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي المروزي الشافعي السلفي أبو المظفر السمعاني (ت ٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم أبو تيميم - غنيم بن عباس أبو بلال، دار الوطن للنشر، ١٩٩٧م.
١٦. التفسير القرآني للقرآن، المؤلف: عبد الكريم يونس الخطيب (ت بعد ١٣٩٠هـ)، دار الفكر العربي - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٠م.



١٧. التفسير الكبير ومفاتيح الغيب (تفسير الرازي)، الفخر الرازي محمد بن عمر (ت ٦٠٦هـ)، بيروت، لبنان، دار الفكر الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
١٨. التفسير المظہري: القاضي محمد ثناء الله العثماني الحنفي المظہري النقشبندی (ت: ١٢٢٥هـ)، تحقيق: أحمد عزو عنایة، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
١٩. تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
٢٠. جامع البيان في تفسير القرآن (تفسير الطبری)، الطبری أبو جعفر محمد بن جریر (ت ٣١٠هـ)، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
٢١. الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبی)، القرطبی أبو عبد الله محمد بن محمد ابن أحمد الأنصاری (ت ٦٧١هـ)، الطبعة الثانية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٩٦٥هـ - ١٩٦٧م.
٢٢. الحجۃ في القراءات السبع، ابن خالویه، أبو عبد الله الحسین بن أَحْمَد (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مکرم، بيروت دار الشروق الطبعة الثانية ١٩٧٧م.
٢٣. الحجۃ للقراء السبع: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسی الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جویحابی، راجعه ودققه: عبد العزیز رباح - أحمد یوسف الدقاد، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٢٤. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جنی (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: د: محمد علی النجار، المکتبة العلمیة، د.ت.
٢٥. دیوان زهیر بن أبي سلمی: الأعلم الشتمری، تحقيق: د. فخر الدین قباوة، دار الآفاق الجدیدة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٠م.
٢٦. روح المعانی في تفسیر القرآن العظیم والسیع المثانی، للعلامة أبي الفضل شهاب الدین السيد محمود الألوysi البغدادی، ت (١٢٧٠هـ)، تحقيق وتقديم وتعليق الشيخ محمد أحمد الأمد، والشيخ عمر عبدالسلام السلامی، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
٢٧. السیع في القراءات: أحمد بن موسى بن العباس التمیمی، أبو بکر بن مجاهد البغدادی (ت ٣٢٤هـ) تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف - مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.
٢٨. شرح ابن عقیل: عبد الله بن عقیل الهمدانی المصري (ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محی الدین عبد الحمید، مطبعة المراج، الطبعة الرابعة، ١٤٣٢هـ.



٢٩. شرح الأشموني على ألفية بن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية بن مالك) أبو الحسن نور الدين علي بن محمد الأشموني (ت ٩٢٩هـ)، تحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد، القاهرة الطبعة الأولى، ١٩٥٠م.
٣٠. الصاحبي في فقه اللغة وسنت العرب في كلامها، ابن فارس، ابو الحسن احمد، ت (٣٩٥هـ)، حفظه وقدم له مصطفى الشويمي، مؤسسة أ.بدران للطباعة والنشر، بيروت - لبنان (١٣٨٢هـ-١٩٦٣م).
٣١. علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي: منشور عبد الجليل، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠١١م.
٣٢. علم الدلالة بين النظر والتطبيق: أحمد نعيم الكراعين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.
٣٣. علم الدلالة: جون لاينز، ترجمة: مجید عبد الخلیم الماشطة، وحليم عبد الحسن فالح، مطبعة جامعة البصرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
٣٤. قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية: حسين بن علي بن حسين الحربي، أصل الكتاب: رسالة ماجستير- كلية أصول الدين، جامعة الإمام ١٤١٥هـ بإشراف الشيخ مناع القحطان، الناشر: دار القاسم - السعودية الطبعة: الثانية، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٣٥. كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبوه (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، مطبعة المدنى، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.
٣٦. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقوایل في وجوه التأویل الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت ٥٢٨هـ)، بيروت دار الفكر، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
٣٧. الكليات، معجم المصطلحات والفرق اللغوية، ابو البقاء الكفوی، ت (١٠٩٤هـ)، تحقيق الدكتور عدنان درويش، محمد المصري، نشر وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، ١٩٧٦م.
٣٨. لسان العرب: جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، د.ت.
٣٩. اللمع في العربية، ابن جني، (٣٩٢هـ)، تحقيق فائز فارس، ط١، الاردن (١٩٨٨م).
٤٠. مجاز القرآن، أبو عيادة معمر بن المشتى التيمي (ت ٢١٠هـ)، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مصر مكتبة الحانجي ١٩٥٤هـ - ١٩٦٢م.



٤١. المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها، ابن جنّي، تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجّار والدكتور عبد الفتاح شلبي، القاهرة لجنة إحياء التراث العربي، ١٩٦٦ هـ - ١٩٦٩ م.
٤٢. مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش القيسي (ت ٤٣٧)، تحقيق الدكتور حاتم صالح الصامن، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
٤٣. معاني القرآن، الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ هـ)، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجّار وعبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٥٥ هـ - ١٩٧٣ م.
٤٤. معاني القرآن وإعرابه، الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٣١١ هـ)، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، بيروت عالم الكتب ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٤٥. معجم التعريفات: علي بن محمد السيد شريف الخرجاني (ت: ٨١٦ هـ)، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، د.ت.
٤٦. المفردات في غريب القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢ هـ)، تحقيق: مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، الناشر: مطبعة نزار مصطفى الباز، د.ت.
٤٧. مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥ هـ)، تحقيق: د. منشورات العطار، الطبعة الأولى ٢٠١٤ م
٤٨. المقتصب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥ هـ)، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي (القاهرة)، الطبعة الثالثة، ١٩٩٤ م.
٤٩. الهدایة إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه: أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد، بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧ هـ)، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

